



إدارة الأصول

أداء الميزانية العامة للدولة بالربع الأول
من عام 2021

أداء الميزانية العامة للدولة بالربع الأول من عام 2021

نخض عجز الميزانية في الربع الأول من عام 2021 بمقدار 7.4 مليار ريال سعودي نتيجة زيادة الإيرادات غير النفطية من ضريبة القيمة المضافة ومصادر أخرى.

شهد هذا الربع تحسناً ملحوظاً في الإيرادات غير النفطية مدفوعة بزيادة القيمة المضافة خلال الربع الأول من العام الحالي. عاد الإنفاق الاستهلاكي إلى مستويات عالية بعد التراجع الملحوظ بسبب الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة. كما انتعش نمو حجم الائتمان المصرفي بشكل كبير بعد الصدمة الأولى من جائحة فيروس كورونا. شهد هذا العام تعافي أسعار النفط ومن المتوقع ان تظل في اتجاه صعودي خلال العام الحالي، مصحوبة بقليل من الخوف بسبب انتشار الموجة الثانية من فيروس كورونا في الهند.

- **الإيرادات النفطية:** انخفضت بنسبة 9.5% على أساس سنوي ناتج بشكل أساسي عن اتفاق دول أوبك+ لخفض الإنتاج بسحب فائض المعروض.
- **الإيرادات غير النفطية:** أدت الزيادة في ضريبة القيمة المضافة إلى جانب زيادة الإنفاق الاستهلاكي خلال الربع الحالي إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 39% على أساس سنوي.
- **النفقات الجارية:** ظل الإنفاق ثابتاً على أساس سنوي مع زيادة ملحوظة في الإعانات والمنح ونفقات التمويل. و ظلت تعويضات الموظفين ثابتة خلال الربع الحالي.
- **النفقات الرأسمالية:** انخفضت النفقات الرأسمالية إلى النصف تقريباً مقارنة بالربع الأول من عام 2020، بما يتوافق مع التوجهات الإقتصادية للدولة في ترشيد الإنفاق. نتوقع أن يتحسن الإنفاق بعد المبادرات الحكومية العديدة التي تم الإعلان عنها خلال الأسابيع القليلة الماضية.

العجز العام:

- تقلص العجز الإجمالي في الميزانية عدة مرات من 34.1 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020 إلى 7.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2021
- يمكن أن يعزى تقلص العجز إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات غير النفطية، وخاصة من الضرائب على السلع والخدمات.

حجم الدين العام:

- ارتفع حجم الدين العام بنسبة 5.6% مقارنة بنهاية العام الماضي إلى نحو 901.4 مليار ريال سعودي.
- شهد الربع الأول من العام الحالي ارتفاع في الدين الخارجي بقيمة 36.8 مليار ريال سعودي وارتفاع في الدين الداخلي بقيمة 13.9 مليار ريال سعودي. كما شهد الربع الثاني سداد أصل دين بمبلغ 2.7 مليار ريال سعودي.

التوقعات المحتملة:

- أدى التحسن في الإيرادات غير النفطية، وخاصة من ضريبة القيمة المضافة (التي ارتفعت بنسبة 75% على أساس سنوي) إلى خفض العجز في الميزانية إلى 7.4 مليار ريال سعودي من 34.1 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020. كما عاد الإنفاق الاستهلاكي (كما تم تتبعه من خلال معاملات نقاط البيع) إلى المستويات المرتفعة التي شهدتها خلال فترة الشراء قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أن يستمر الإنفاق الاستهلاكي المرتفع في العام المقبل بحيث يدعم الإيرادات غير النفطية لعام 2021.
- رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعام المقبل إلى 4.8% بدلاً من 4% في التوقعات السابقة. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تزيد الإيرادات غير النفطية بنسبة 3.9% في عام 2021.
- ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسن الإيرادات النفطية مقارنة بالربع السابق. من المتوقع أيضاً أن تكون عائدات النفط في عام 2021 أقوى مقارنة بعام 2020 بشكل عام بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط والانخفاض التدريجي في خفض الإنتاج بسبب زيادة الطلب على النفط مع توسع عمليات التفتيح في العالم.

- تهدف المملكة الى تسريع عمليات الخصخصة في عام 2021 بقيمة تناهز 15مليار ريال ، مما سيوفر ملائمة لخفض العجز لعام 2021. بالإضافة إلى خطة المملكة في بيع حصة واحد بالمئة من أرامكو أي (حوالي 19 مليار دولار) إلى شركة عالمية، في غضون العامين القادمين. ومن المتوقع ان يكون هناك جولة ثانية من طرح أسهم شركة أرامكو.
- ان المملكة في طريقها لتحقيق أهداف رؤية 2030 ضمن ركائز أساسية تتمثل في التنوع بعيدًا عن عائدات النفط والإنفاق العسكري والسياحة و التملك السكني والتوظيف والتصنيع المحلي على سبيل المثال لا الحصر. سيساعد برنامج "شريك" الذي تم الإعلان عنه مؤخرًا في تسريع النمو غير النفطي من خلال الاستثمار في الاقتصاد المحلي من خلال القنوات العامة والخاصة .
- كما تم الإعلان عن عدم وجود خطط لإدخال أي شكل من أشكال ضريبة الدخل في المملكة، كما تم الإعلان أن معدلات ضريبة القيمة المضافة الحالية هي مؤقتة ومن المرجح أن تبقى لمدة خمس سنوات كحد أقصى ، وبعد ذلك سيتم تعديلها بشكل مناسب إلى نطاق يتراوح بين 5-10% . وهذا يدل على الثقة القوية التي تمتلكها المملكة في المرحلة القادمة من النمو الاقتصادي للدولة.

يوضح الجدول (1): الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية السعودية 2021

التغير (%)	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	مليون ريال سعودي
6.6%	192,072	204,761	إجمالي الإيرادات
-9.5%	128,771	116,576	الإيرادات النفطية
39.3%	63,301	88,185	الإيرادات غير النفطية
-9.7%	3,569	3,222	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (منها ضريبة دخل الشركات والمنشآت الأجنبية)
75.4%	30,604	53,672	الضرائب على السلع والخدمات (منها ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية)
-0.1%	4,021	4,016	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (رسوم جمركية)
45.6%	2,060	2,999	ضرائب أخرى (منها الزكاة)
5.3%	23,047	24,276	الإيرادات الأخرى
-6.2%	226,179	212,204	إجمالي المصروفات
-0.4%	198,035	197,265	المصروفات الحالية
-1.3%	124,530	122,902	تعويضات العاملين
2.5%	26,941	27,606	استخدام السلع والخدمات
24.0%	4,646	5,759	نفقات التمويل
55.8%	3,481	5,422	الإعانات
فوق 100%	160	2,759	المنح
-5.4%	12,975	12,276	المنافع الاجتماعية
-18.8%	25,302	20,541	مصروفات أخرى
-46.9%	28,144	14,939	الأصول غير المالية (رأسمالي)
	-34,107	-7,443	الرصيد الاجمالي
	-162,878	-124,019	الرصيد غير النفطي

يوضح الجدول (2): مجالات الإنفاق في ميزانية الربع الأول 2021

مخصصات الميزانية (مليون ريال سعودي)	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	التغيير (%)
قطاع الإدارة العامة	6,970	7,094	1.8%
القطاع العسكري	53,140	43,533	-18.1%
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	22,765	22,328	-1.9%
الخدمات البلدية	7,566	6,869	-9.2%
التعليم	44,887	44,968	0.2%
الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	34,513	34,405	-0.3%
قطاع الموارد الاقتصادية	7,934	11,488	44.8%
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	12,254	10,286	-16.1%
قطاع البنود العامة	36,150	31,232	-13.6%
المجموع	226,179	212,204	-6.2%

يوضح الجدول (3): تفاصيل تمويل العجز في الربع الأول 2021

مليون ريال سعودي	الربع الأول 2021	الربع الأول 2020
حجم العجز	7,443	34,107
مصادر التمويل :		
من الحساب الجاري	0	9,000
من الاحتياطات الحكومية	0	0
تمويل من الدين الداخلي	6,129	11,194
تمويل من الدين الخارجي	23,420	18,494
إجمالي التمويل	*29,549	38,688

*ان المبلغ المتبقي الذي لم يتم استخدامه في تمويل العجز خلال الربع الأول سيتم استخدامه لسداد عجز الميزانية خلال الفترة المتبقية من العام

الشكل (4) : الإنفاق الفعلي مقارنة بالإنفاق المتوقع في الموازنة لعام 2021

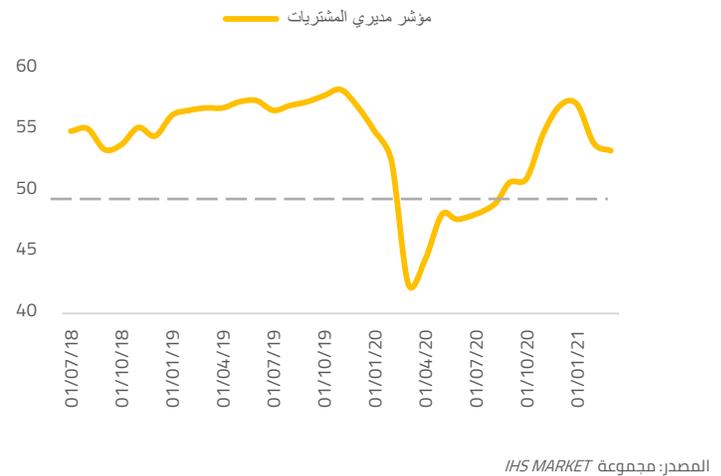
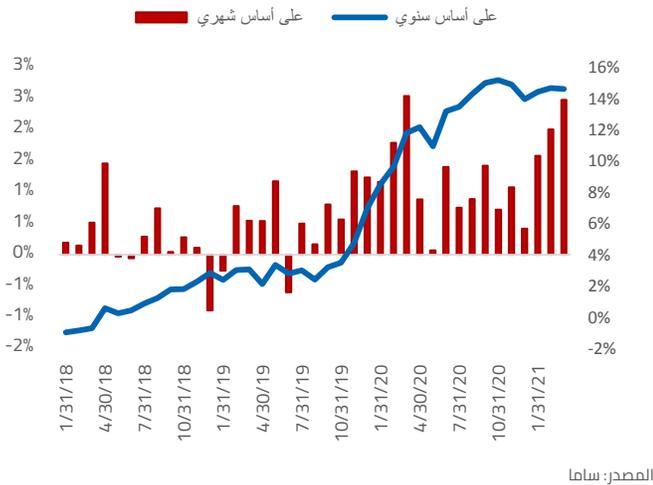


المصدر: وزارة المالية

أبرز المؤشرات الاقتصادية :

الشكل (1): نمو قوي في حجم الأئتمان المصرفي

الشكل (2): تجاوز مؤشر مديري المشتريات أكثر من 50 نقطة مشيراً إلى فترة توسعية في النشاط الاقتصادي



الشكل (3): نمو السحوبات النقدية

الشكل (4) : نمو مبيعات نقاط البيع

